فرص التغيير السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي

أ.د. صلاح سالم زرنوقة

* أكاديمي وباحث من مصر

* - أستاذ العلوم السياسية- بكلية التجارة - جامعة بور سعيد- مصر

مقدمة

لاشك في أن مرحلة جديدة في التاريخ العربي قد بدأت، مرحلة ثورية أسقطت نظماً ووضعت أخرى على طريق السقوط، ولاشك أنها ستسمر حتى تؤتي ثمارها في جميع أرجاء المنطقة. وبحكم طبيعة الأمور لابد أن يمتد تأثير الربيع العربي إلى دول مجلس التعاون الخليجي، فهي جزء من المنطقة العربية التي شهدت موجة الثورات الشعبية، لاسيما أن هذه الثورات قد حدثت على نحو متتال أو بطريقة متوالية، وقد تمثل هذا التوالي في البدء بثورة تونس في 17 ديسمبر 2010، ثم ثورة مصر في 25 يناير 2011، ثم ثورة اليمن في 14 فبراير2011، ثم ثورة ليبيا في 17 فبراير 2011، ثم ثورة سوريا في 15 مارس 2011.

وذلك فيما يشبه ماحدث في العالم العربى في بداية النصف الثاني من القرن العشرين في أعقاب التحرر من الاستعمار الأوربي، وفيما هو قريب الشبه أيضاً بماحدث في أوربا الشرقية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وبداية عصر العولمة، والمعنى الذى يمكن استبطانه أو استنباطه من هذه الحقائق التاريخية، هو فكرة العدوى واحتمالات انتشارها، لاسيما أن هذه العدوى قد وصلت إلى منطقة الخليج، إذ بدأت موجة الاحتجاجات الشعبية في البحرين في 14 فبراير2011 إلى

جانب أحداث - من هذا القبيل - وقعت في السعودية وفي الكويت[1].

وإن تكن عدوى الربيع العربي مسألة حتمية، فإن هناك مايشير إلى أن هذه العدوى ليس لها صيغة واحدة، وليس من الصحيح أن تأخذ الشكل نفس في كل الدول، ولعل ذلك واضحاً في الدول التي شهدت ثورات شعبية، والتي تباينت نماذجها من دولة إلى أخرى، بحسب خصوصية كل دولة[2]، وإنْ كانت الخصوصية في دول مجلس التعاون الخليجي أكثر وضوحاً، فإن النتيجة

المنطقية هى أن هذه الدول سوف تشهد ربيعاً خاصاً بها، والذي يبدو أن احتمال سقوط النظم فيه مازال مستبعداً ما لم تقاوم عمليات التغيير، ومعنى ذلك أنه ما بين حتمية عدوى الربيع العربي من ناحية، وخصوصية هذه الدول من ناحية أخرى، فالأرجح أن يقع الربيع الخاص الذى يمكن أن تشهده هذه الدول، ضمن خيار ما هو أقل من الثورة الشعبية وما هو أكثر من أن تبقى على حالها...، هذا الخيار هو التغيير السياسي الذى يجب أن تمارسه هذه الدول لأسباب عديدة، أهمها تجنب تنامي الحركات الاحتجاجية فيها.

أن هناك ما يفرض خيار التغيير في هذه الدول قهراً أو غصباً على النظم الحاكمة فيها

ولاشك في أن هناك ما يفرض خيار التغيير في هذه الدول قهراً أو غصباً على النظم الحاكمة فيها، ولا شك في أن العوامل التي تفرض هذا التغيير تمضى في مسارات معينة أو في اتجاهات صارت محددة، ولاشك كذلك أن هناك عوامل تساعد في إحداث هذا التغيير وعوامل أخرى تعطل أو تعرقل، وهو ما يطلق عليه الفرص والتحديات أو القيود، وعلى أساس التفاعل بين هذه المجموعات الثلاث من العوامل سوف تتوقف طبيعة هذا التغيير وحدوده وآلياته، ومن هنا يتحدد موضوع هذه الدراسة في محاولة تعّرف خصوصية دول مجلس التعاون الخليجى التي تجعل تأثير الربيع العربي عليها مختلفاً أو محصوراً في التغيير السياسي من دون أن يصل إلى حد الثورة، ثم في الكشف عن المعطيات - الكامنة في موجة الربيع العربي- التي تفرض هذا التغيير وتحدد مساراته، مع رصد بعض العوامل التي يمكن أن تساعد في إحداث هذا التغيير أو تعويقه، ثم قراءة في ما تسفر عنه هذه العوامل مجتمعة من رسم حدود هذا التغيير.

أولاً: التغيير السياسي هو البديل لسقوط النظم في دول المجلس

إذا كان سقوط النظم الجمهورية - التي لم تسقط بعد - وارداً بدرجة كبيرة، فإن احتمال سقوط نظم ملكية أمر مستبعد، بعبارة أخرى سوف تسفر موجة ◀

1 - Robert Springborg, "Whither the Arab Spring? 1989 or 1948", The International Spectator, Vol. 46, Issue 3 (2011) p. 5.

2 - Stephen M. Saideman, "When the Conflict Spreads ? Arab Spring and the Limits of Diffusion" ,International Interactions, Vol.48 ,Issue 5 (2012) pp. 713-

المد الثوري عن سقوط معظم النظم الجمهورية، أو كل النظم الجمهورية عدا التي مرت بظروف استثنائية منها، وهي تلك التي عرفت حروبا أهلية (لبنان والجزائر والسودان) أو شهدت احتلالاً أجنبياً (العراق). لكن في الوقت نفسه لابد أن تسفر عن إصلاحات في النظم الوراثية، والحقيقة أن ما يعصم النظم الوراثية من السقوط هو أنها لم تضع نفسها- أو لم توضع- في المأزق الذى وضعت فيه الجمهوريات، ولم يزل أمامها متسع لتحقيق الإصلاحات المطلوبة.

من المقارنة- عبر فترة من الزمن– بين النظم الملكية والجمهوريات في العالم العربي، يتضح أن النظم الوراثية بصفة عامة أكثر استقراراً من الجمهوريات، ولعل هذا الاستنتاج لا يعد اكتشافاً، فمجرد إلقاء نظرة على الواقع السياسي سوف تؤكد صحة هذه المقولة، ومعنى ذلك أن واقع هذه البلدان لايستدعى الثورات الشعبية، قد يرى البعض أن عوائد النفط الكبيرة في هذه النظم، قد ساعدت في تلبية المطالب الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها وتحسين أحوالهم المعيشية، ومن ثم استمدت هذه النظم شرعيتها من هذه العطاءات.

هذا التفسير قد يكون صحيحاً نسبياً، لكنه عندما يؤخذ على إطلاقه يصير سطحياً على قدر ما فيه من سذاجة أو براءة أكاديمية، ذلك أن الأردن والمغرب ليس لديهما نفط، وفي المقابل فإن النفط في ليبيا لم يضمن لها الاستقرار، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فإن ارتفاع مستويات المعيشة، أدى إلى حمل الشعوب على المطالبة بالحريات السياسية، ومعنى ذلك أنه قد يكون مصدراً لعدم الاستقرار في هذه النظم، وأن المقاصة بين الخبز والحرية مسألة محكوم عليها بالفشل، فالشعوب تريد الاثنين معاً، ولايمكن أن ترضى بواحدة بديلاً عن الأخرى، وأن معادلة الخبز - الحرية ليست صفرية، ولم تكن كذلك أبداً، وإذا زدنا على ذلك أن هناك مجتمعات فقيرة تحمل على أكتافها نظماً مستقرة، اتضح كم كان قزمياً هذا التفسير!.

أن ما يعصم النظم الوراثية من السقوط هو أنها لم تضع نفسها- أو لم توضع- في المأزق الذى وضعت فيه الجمهوريات

وأن معادلة الخبز- الحرية ليست صفرية، ولم تكن كذلك أبداً

إنها خصوصية النظم الوراثية العربية التي تتمثل: **أولاً** في حالة الاستمرارية التي وسمت هذه النظم مقابل حالة الانقطاع التي وصمت الجمهوريات، فلم تشهد النظم الوراثية حالة الانقطاع التاريخي، أو حالة الانفصال عن التاريخ التي عرفتها النظم الجمهورية، وبقطع النظر عن الأسباب والتي يأتي العامل الاستعماري في

مقدمتها، فإن مظاهر ذلك تجلت في أن النظم الجمهورية قد نهضت على أنقاض النظم السابقة لها، إذ أزاحتها بالكامل وأقامت نظماً بديلة، أو لم تكن هناك نظماً من الأصل، فكان عليها أن تبدأ من الصفر، وفي الحالتين كان الموقف واحداً، وهي أن هذه النظم بدأت من فراغ. وبرغم أن هذه الحالة كانت بمثابة فرصة تاريخية للبناء من جديد على أسس سليمة، إلا أن ذلك لم يحدث، وما حدث هو أن عمليتي البناء والهدم قد تبادلتا المواقع زمنياً، في حالة من عدم الاستقرار بدت في بعض الأحيان بالغة الخطورة. في النظم الوراثية، حدث العكس تماماً، فقد ظلت النظم القديمة باقية ومارست عمليات الإصلاح أو التطوير من داخلها. ومبدأياً لم يكن هذا أفضل من ذاك، بل على العكس بدت النظم التي استمرت أسوأ من تلك التي أحدثت تغييراً جذرياً، لكن مع مرور الوقت انقلبت الآية، فقد ظلت النظم التي لم تُهدَم مستمرة وربما مستقرة، وظلت الأخرى تتخبط بين هدم وبناء.

والحقيقة أن المسألة تاريخياً أعمق من ذلك، فمن ناحية كان للظاهرة الاستعمارية أثر خطير في تحديد مصائر هذه النظم، فهى التي أحدثت الانقطاع وهى التي كرست القطيعة مع الماضي، ونستطيع أن نلحظ علاقة وثيقة بين جبروت الاستعمار في بعض الدول، وحجم القطيعة مع الماضي، بعبارة أخرى فإن الدول التي عانت أكثر بعد التحرر من الاستعمار، هي التي شهدت تضخماً في الظاهرة الاستعمارية وصل إلى حد تغيير الهوية والثقافة فيها (الجزائر وتونس وليبيا أبرز الأمثلة)، وبالمنطق نفسه فإن الدول التي خاضت حروباً طويلة مع المستعمر، والتي سطرت أعظم ملاحم الكفاح الوطني من أجل التحرر، هي التي زادت معاناتها بعد التحرر.

ويرتبط ذلك بالعنصر الثاني في التحليل، وهو أن هذه الحروب ضد الاستعمار وما ارتبط بها من قصص الكفاح، قد صنعت نخبة من القيادات التاريخية، وأنها فسحت المجال لتعاظم دور الجيوش فيها، ومن ثَمّ فإن مهمة البناء بعد التحرير أوكلت تلقائياً لهذه النخب ولتلك المؤسسة العسكرية، فحدث ما حدث من انقلابات ومن تورط الجيوش في العملية السياسية، ربما حتى اللحظات الأخيرة التي توقف فيها نجاح الثورات الشعبية، التي بدأت موجتها مع مطلع عام 2011 على مواقف هذه الجيوش ودورها (في تونس ومصر وليبيا وسوريا كأمثلة).

لقد كانت الظاهرة الاستعمارية صاحبة اليد الطولي في تشكيل المسار- والمسيرة - والمصير التاريخي لهذه الدول، فلم يقتصر الأمر على ذلك فقط، بل ظلت العلاقة مع القوى العالمية المسيطرة مهمة في رسم ملامح الصورة، لقد ◄

كان موقف هذه القوى من حركات التحرير، وما أفرزته من قيادات تاريخية عدائياً بالدرجة الأولى، وفي المقابل ظلت العلاقة مع النظم التي لم تعرف هذه الظواهر على ما يرام أو حميمة تقريباً، وبرغم تقلب الأوضاع وتغير الظروف ظلت تلك العلاقة هي المحك الأساسي في استقرار نظم المنطقة.

وعلى أساس هذه العلاقة صنفت دول المنطقة في الآونة الأخيرة إلى معسكرين، معسكر الموالين للغرب ومعسكر المناوئين أو المارقين، وتعرض المعسكر الثاني لضربات موجعة من هذا الغرب، كان أبرزها إسقاط نظام صدام حسين واحتلال العراق ثم تقسيم السودان. ولم يكن من قبيل الصدفة، أن نجد أن النظم الوراثية كانت على الدوام ضمن معسكر الموالين للغرب، لكنها كانت صدفة أن نرى نظماً جمهورية حليفة لهذا الغرب، وبالمنطق نفسه لم تكن صدفة أن يتخلى هذا الغرب عن الموالين له من النظم الجمهورية.

صنفت دول المنطقة في الآونة الأخيرة إلى معسكرين، معسكر الموالين للغرب ومعسكر المناوئين أو المارقين

ولسنا هنا في معرض تقويم الأحداث، لكن المقصود هو أن موقف القوى الكبرى كان دائماً لصالح بقاء النظم الوراثية، ولم يكن أبداً في مساندة النظم الجمهورية حتى لو كانت حليفة...، لقد خذلت الولايات المتحدة الأميركية حليفاتها من الجمهوريات العربية مرات عديدة، وساندت - وتساند - النظم الوراثية في كل الأحوال.

ومن المؤكد أن هذا الاستثناء للنظم الوراثية- لاسيما في الخليج - سوف يستمر، ومن المشكوك فيه أن تترك أياً منها ليسقط، حتى لو توافرت الإرادة الشعبية المطالبة بهذا السقوط[3].

وتتمثل خصوصية هذه النظم ثانياً في دوام شرعيتها مقارنة بذهاب شرعية النظم الجمهورية أو تآكلها بمرور الوقت، في النظم الجمهورية رفعت القيادات التاريخية التي أفرزتها حركات الكفاح الوطني والنظم العسكرية، التي تمخضت عن الثورات والانقلابات عقب الاستقلال...، رفعت سقف المطالب لدى الجماهير العريضة، وبطبيعة الحال عجزت هذه النظم عن تلبية هذه المطالب، ومن ثم أصبح تغييرها وارداً.

وفي كل تغيير يوضع النظام بكامله على المحك، فإما أن يتم تغييره جذرياً، وهنا يأتي نظام جديد ليبدأ على عجل من فراغ في إعادة البناء، والتي تفترض تكلفة عالية تدفعها الشعوب، وإما أن يتم ترقيع نظام بال، كان قد آل إلى السقوط، ولم يسقط من قبيل شراء الوقت، والغريب أن المسألة كانت تتكرر، ففي كل مرة

3 - راجع تفاصيل هذا الجزء في: صلاح سالم زرنوقة، أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012) الفصل الرابع.

ترتفع التوقعات الجماهيرية، وفي كل مرة تصاب الشعوب بخيبة الأمل، وهنا نؤكد على ثلاثة مظاهر لمسيرة التطور في النظم العربية:

المظهر الأول: هو أن النظم الجمهورية شهدت تحولات دراماتيكية عجيبة، استخدمت فيها كافة الوسائل التي تدخل في باب الادعاء بوجود ديموقراطية، حتى وصلت إلى حد اجراء انتخابات تنافسية على مستوى رئاسة الدولة، ولم تكن الانتخابات حرة ولا كانت نزيهة، ولا كان للناخب فرصة اختيار فيها، وكانت عبارة عن مسرحيات هزلية مكشوفة رديئة الإخراج، ووصل الأمر إلى توريث الأبناء من بوابة الديموقراطية، المهم في هذا المنحى، هو أن الجمهوريات قد استنفذت كل وسائل التغيير وكل دعاوى الإصلاح، من دون أن تقدم تغييراً حقيقياً أو إصلاحاً جاداً، ولم يعد أمامها ماتقوله أو تقدمه للجماهير التي باتت على يقين من انعدام مصداقية هذه النظم، فكان لابد أن تسقط.

أما النظم الوراثية فلم تكذب على شعوبها، ولم تدع أو تستخدم الأشكال الديموقراطية، ومن ثم بقي أمامها الكثير لتقوله لشعوبها، كما بقي أمامها الكثير لتفعله في هذا الشأن، وعليه فقد بقيت لديها فرصة واسعة في تحقيق إصلاحات ترضى عنها- أو ترضى بها- شعوبها.

المظهر الثاني: هو أن التحولات الدراماتيكية في الجمهوريات لم تحقق تراكماً يذكر، أو حققت في أحسن الأحوال تراكماً لا يذكر، واعتمدت على الشكل وعلى شراء الوقت، وكل ما حصل أنها ملأت الأرض ضجيجاً بادعائها الديموقراطية، على حين يشهد الواقع على الأرض بأنها تسلطية، هذا بعكس النظم الوراثية التي باتت متهمة بأنها ليست ديموقراطية، وأن التحولات فيها بطيئة، على حين أنها كانت واضحة مع نفسها منذ البداية، وصادقة مع شعوبها في أغلب الأحوال، ومن ثم لم يكن لديها، إلا أن تصنع وكنوع من التعويض استحقاقات هذه الديموقراطية من الناحية الجوهرية، وربما دون أن تتحدث عنها، ولذلك فإن تكن جرعة الديموقراطية فيها شحيحة، لكنها بدت حقيقية.

المظهر الثالث: في مسيرة التطور يتعلق بالنخبة في هذه النظم، فالنخبة المسيطرة موجودة في الجمهوريات كما هى موجودة في النظم الوراثية، وظلت في الحالتين مستقرة بمعنى طول البقاء. صحيح أن أفرادها أوعناصرها قد تتغير، وقد تغيرت وجوه كثيرة لكنها بقيت كمؤسسة واستمرت، بقيت كمؤسسة العائلة في النظم الوراثية، وبقيت كمؤسسة المصالح في النظم الجمهورية، ولعل علاقات المصالح كانت في بعض الأحيان أقوى من روابط الدم. لقد نجحت النظم الوراثية

في الإبقاء على العائلة موحدة ومسيطرة، كما نجحت النظم الجمهورية في الإبقاء على المصالح موحدة وعلى النخبة مسيطرة، لكن ثمة اختلافات جذرية بين هذه وتلك...، اختلافات جعلت النخبة في النظم الوراثية تحتفظ بشرعيتها، وجعلت النخب في الجمهوريات تفقد شرعيتها!.

ففي التكوين استندت النخبة في النظم الوراثية إلى صلة الدم، على حين ارتكزت في النظم الجمهورية على علاقات المصالح، وقد عنى ذلك أمرين، الأول أن الأجيال المتعاقبة من النخبة في النظم الوراثية، لم تكن تشعر بضآلتها بإزاء عظمة الأجيال السابقة، بل كان ذلك مصدراً لشرعيتها ووسام شرف على صدورها، في حين مثلت عظمة الجيل الأول من النخبة في النظم الجمهورية من القيادات التاريخية، التي أعقبت معارك التحرير، والتي أنجزت ثورات مجيدة في هذه الفترة ...، مثلت أو شكلت مأزقاً بالنسبة إلى الأجيال اللاحقة التي أتت بعدها، فقد شعرت هذه الأجيال بنوع من القزمية بإزاء هذه القامات الشامخة التي سطرت ملاحم كفاحها ضد الاستعمار، والتي وقع على كاهلها عبء تأسيس دول جديدة، ومن ثم كان على هذه الأجيال أن تبحث عن مصادر جديدة لشرعيتها، فالسابقون لهم كانوا هم صانعي السلطة، أما هم فقد صاروا صنيعتها.

أن الأجيال المتعاقبة من النخبة في النظم الوراثية، لم تكن تشعر بضآلتها بإزاء عظمة الأجيال السابقة

هؤلاء الذين دافعوا عن الأحادية السياسية والاقتصاد الاشتراكى، هم أنفسهم الذين رفعوا شعار التعددية واقتصاد السوق

الأمر الثاني أن رابطة الدم التي تستند إليها النخبة في النظم الوراثية مسألة عضوية لا تتغير، على حين أن الأساس في نخبة النظم الجمهورية هي المصالح، ومن الطبيعي أن يتغير، بل ولا بد للمصالح أن تتغير بحكم طبيعة الأشياء، من هنا كان الحفاظ على استمرار النخبة في النظم الوراثية، لا يفرض ثمناً أو تكلفة، وكان من الطبيعي أن يفرض ثمناً في النظم الجمهورية، وقد تمثل هذا الثمن في التلون السياسي مع كل مرحلة، فوجدنا هؤلاء الذين دافعوا عن الأحادية السياسية والاقتصاد الاشتراكى، هم أنفسهم الذين رفعوا شعار التعددية واقتصاد السوق، بعبارة أخرى كان عليهم أن يتحولوا إلى ضاربي دفوف مع كل تغيير، وبالمعنى الحرفي كان من بينهم من يضرب الدف وكذلك من يجيد الرقص، وهو قول جد وما هو بالهزل.

لم يحدث ذلك في نخب النظم الوراثية، ليس لأنه لم تكن هناك تحولات كبيرة، ولكن لأن التحولات لن تطيح بهم لأنهم جزء أصيل من النخبة، لا يمكن فصله بحكم صلة الدم، وتمثل هذا الثمن أيضاً في أن تأتي عناصر النخبة المسيطرة في عملية

التجنيد بكفاءات أقل منها، خصوصاً أنها كانت بحكم الظروف، تشعر بأنها أقل من سابقيها...، تأتي بقيادات أقل في مستويات الكفاءة والخبرة، حتى لا تسرق منها الأضواء أو تسحب منها الأدوار، فلن تستقطب من قنوات التجنيد أفضل عناصرها، ولن تأتي بمن هم أفضل من عناصرها، إن نجاح نخب النظم الجمهورية في الحفاظ على وجودها كان يعنى فشلها التام في إنجاز أية تنمية، وبقدر النجاح في المهمة الأولى، كان الفشل في الثانية... قدراً بقدر أو كيلاً بكيل[4].

ويكمن بقية التفسير في كيفية تشكل النخب في الحالتين، ففي النظم الوراثية تشكلت النخب منذ البداية كنتيجة طبيعية أو كحاصل للجمع بين السلطة والثروة، في حين أنها دأبت على التشكل في النظم الجمهورية عن طريق محور الجمع بين السلطة والثروة على فترات متعاقبة وفي ترتيبات متبادلة، فبدأت بالثروة كطريق إلى السلطة، ثم صارت تبدأ بالسلطة لتصل إلى الثروة، ثم خلطت بين الاثنتين فأقامت زواجاً غير شرعياً بين السلطة والثروة. وعليه ففي الوقت الذى قضى فيه التطور الطبيعي في النظم الوراثية بفك هذا الارتباط بين الثروة والسلطة، قضى نفس التطور في النظم الجمهورية بتوثيق الرباط بينهما.

وعنى فك الارتباط في الأولى أن تتقاسم الجماهير عوائد التنمية مع النخبة، في حين عنى في الثانية أن تنهب النخبة عوائد التنمية وتسلب الجماهير حقها فيها، إن نخبة بهذه المواصفات في النظم الجمهورية لابد أن تفقد شرعيتها ولابد أن ترحل بعد أن استنفذت كل وسائل البقاء وبعد أن استنزفت كل موارد البلاد، فهي ترحل الآن بعد أن أتمت دورة كاملة على مدى أكثر من نصف قرن، بدأت فيه بعناصر ثورية شابة، وها هي تعود من جديد على أيدي ثوار شباب أو على جثث شباب الثوار.

ثانياً: الربيع العربي يفرض التغيير ويحدد مساراته واحتمالات نجاحه

الربيع العربي (معطى جديد) شامل لكل دول المنطقة، بحكم اتصالها الجغرافي وترابطها العضوي وبفضل تماثل تاريخها وتجانس ثقافتها ومقومات العروبة فيها، ولا يمكن أن نتصور أن تكون دول مجلس التعاون الخليجي استثناء من ذلك، فثمة حتمية في وصول الربيع العربي إلى هذه المنطقة وتأثيره فيها، وأقصى ما يمكن تصوره، هو أن يكون لهذه المجموعة من الدول ربيعها الخاص، وذلك لخصوصيتها التي سبق توضيحها، وهو ما يعني أن هذه الدول سوف تشهد ربيعاً صامتاً في مقابل هذا الربيع الصاخب الذى عرفته شقيقاتها من الجمهوريات العربية[5].

الربيع الصامت هو (التغيير السياسي الحميد أو المنضبط أو المُدار) الذى ينبغي

4 - في خلفية التحليل الوارد في هذا الجزء، أنظر:

- B. Bueno Mesquita, et. al., The Logic of Political Survival (Cambridge: MIT Press, 2004).
- George Egorov and Konstantin Sonin "Dictators and Their Viziers :Agency Problem in Dictatorships", William Davidson Institute Working Papers, No. 735 (January 2005) pp. 3–4 .

5 - فهمى هويدي، عام الافتراق العربي، جريدة الشروق، (7 يناير 2013).

أن تمارسه نظم الحكم في هذه الدول، استجابة لاحتجاجات الجماهير فيها أو لقطع الطريق على هذه الاحتجاجات، وفي كل الأحوال فإن هذا الطريق هو الأكثر أمناً والأقل تكلفة بالنسبة إليها، ليس فقط تجنباً للثورات فيها، ولكن أيضاً تجنباً لاتساع حركات الاحتجاج والتظاهر التي إن حدثت، فمن المتعذر السيطرة عليها أو التحكم فيها أو معرفة مآلاتها وحدودها، وما يمكن أن يؤدي إليها أو تفرض من نهايات مفتوحة.

هذه الحتمية يعززها- إلى جانب العوامل التي سبق ذكرها- عاملان أساسيان:

العامل الأول: هو عدوى الثقافة وميل الشعوب إلى التقليد، والثقافة تنتقل بسرعة عندما تتعلق بالقيم والسلوكيات أكثر من تعلقها بالاتجاهات والمعتقدات، والتقليد يكون أكثر جاذبية عندما يرتبط بالخروج على المألوف أو بمناحي استثنائية، وكلاهما يكون أكثر استلهاماً من جانب الآخرين، عندما يعبران عن معاناة وأوجاع مشتركة... مشتركة بين الشعوب التي بدأت تنتفض، وتلك التي تتلقى إفرازات ومعان ودلالات الانتفاض، ومشتركة بين قطاعات الشعوب المتلقية بما يجمعها حول مطالب محددة. وجل هذه الخصائص توافرت عليها ثورات الربيع العربي، فقد أفرزت مجموعة من القيم والسلوكيات، التي تعد من قبيل الاستثناء، ومثلت قواسم مشتركة لآمال شعوب المنطقة وطموحاتها كما سيرد بيانها على الفور.

العامل الثاني: هو مركزية مصر في منظومة العروبة وعّدها نموذجاً يحتذى أو يقتدى به، فيرى البعض أن الجميع في أرجاء الوطن العربي يجدون في نجاح الثورة المصرية تجسيداً لأحلامهم وطموحاتهم في مستقبل أفضل. ويذهب هؤلاء إلى أن هناك مؤشرات عديدة على اهتمام واسع وقلق بالغ على الصعيدين الرسمي والشعبي في الوطن العربي، بما يجري في مصر من تطورات بعد الثورة، وأن المنطق في ذلك واضح، وهو شعور بأن مستقبل هذه البلدان يصنع في مصر.

إن قضية التغيير الديمقراطي بحاجة إلى ثقافة لا تزال الشعوب العربية من أقصاها إلى أقصاها تفتقر لها

في هذا الصدد أعرب أحد أفراد نخبة الحكم السعوديين عن رؤيته بأن مستقبل بلاده يصاغ الآن في مصر، التي كان لها دائماً تأثير في السياسة السعودية، ففي أعقاب ثورة يوليو -1952 هو يقول- تشكل لدينا تنظيماً للضباط الأحرار، ولما تمكن النظام من مواجهته ظهر تنظيم الأمراء الأحرار، وبذل الحكم جهوداً مضنية لصد موجات التأثير القادمة من مصر. ويضيف: أن التأثير الآن يبدو مختلفاً، فلا نجاة لبلادي من حكم الإخوان ما لم يتمكن الشعب المصرى من إجهاض تجربتهم في مصر[6].

6 - أحمد يوسف أحمد، دور مصر وتأثيرها في محيطها العربي، جريدة الشروق، (3 يناير 2013).

قد يشكك البعض في حتمية وصول الربيع العربي إلى دول مجلس التعاون الخليجي، ودليلهم في ذلك أن نظم الحكم في هذه الدول، ربما كانت أقرب إلى الاستجابة لدواعي التغيير في بداية الثورات العربية في تونس ثم في مصر، غير أنه بمضي الوقت ومع تعثر هذه الثورات كل بحسب ظروفها، بدت هذه النظم أقل اكتراثاً بما جرى. ويتكىء أصحاب هذا الرأي على تعثر الثورات وعلى ما آل إليه هذا التعثر من تردي الأحوال،- والذي نعدّه مؤقتاً وثمناً لابد أن يدفع في مثل هذه الحالات-، في محاولاتهم إيهام شعوبهم بكارثية النتائج التي يمكن أن تترتب على احتجاجهم، وأنهم قد يحصدون أوضاعاً سيئة مقارنة بما هم فيه الآن.

أعرب أحد أفراد نخبة الحكم السعوديين عن رؤيته بأن مستقبل بلاده يصاغ الآن في مصر، التي كان لها دائماً تأثير في السياسة السعودية

والحقيقة أن نظم الخليج قد بذلت جهوداً مضنية لتشويه فكرة (الثورة) في أذهان شعوبها، ليس فقط بالترويج لذلك إعلامياً، ولكن أيضاً عن طريق مساع حقيقية- وربما تدخلات سافرة- لتغيير أوضاع معينة في دول الثورات، والحقيقة كذلك أن تعثر الثورات المذكور لا يسوغ بحال من الأحوال النكوص عن الإصلاح في هذه النظم التي تتعلل بذلك، وإنما يدفع إليه بنفس قوة الدفع التي يسديها نجاح هذه الثورات. وبعبارة أخرى إذا كنا قد اتفقنا على أن هذه الدول لم تزل بعيدة عن الثورات الشعبية بمعناها المعروف، وأن الأرجح هو أن تمارس تغييراً منضبطاً، فإن تعثر الثورات العربية أدى إلى حملها على إحداث هذا التغيير، لأنها إذا كانت تأمن الثورة فهي ليست بمأمن من التظاهر والاحتجاج، وهذان إن حدثاً- وهما يحدثان فعلياً-، فليس من الممكن تدارك آثارهما ونتائجهما. والدليل هو أن هذه النظم قد استخدمت الوسائل الأمنية في فض المظاهرات فيها، وأنها زادت وسائل الاسترضاء المالي إلى أدوات معالجة الاحتجاجات الشعبية، وأن هذا هو سلوك النظم المذعورة، وأن هذه الطريقة في المعالجة تعني أن القضية لم تنته بعد وأنها قابلة للتجدد مرة بل مرات.

أن نظم الخليج قد بذلت جهوداً مضنية لتشويه فكرة (الثورة) في أذهان شعوبها

وعدم الاكتراث يمكن تفسيره بانتظار ما ستؤول إليه الثورات العربية لرسم معالم خريطة التغيير أو مسارات التغيير الأساسية، إنّ جزءاً من هذه المعالم رسمته الجوانب الثقافية بالفعل، وإن الجزء الآخر ينتظر تطورات جديدة أسفرت عنها الثورات أهمها تصدر حركات الإسلام السياسي للمشهد في مصر وتونس والبقية تأتي، فيما يتعلق بالشق الأول الذي سوف يحدد مسارات التغيير، سطرت

الثورات الشعبية مجموعة من القيم والسلوكيات تجسدت في كسر حاجز الخوف الذى كانت تعانيه الشعوب، فلم تعد هناك سلطة تتمتع بقدسية ولم يعد هناك حاكم أو مسؤول فوق القانون أو أكبر من المساءلة، وأصبحت الشعوب هي المصدر الوحيد للسلطات، وصارت الإرادة الشعبية هي الأعلى والأبقى... لقد تبلورت الإرادة الشعبية ولن تنكسر، ولن ترضى الشعوب بظلم أو قهر أوفساد مرة أخرى، ولن تُحكَم إلا بإرادتها.

لقد أكدت الثورات الشعبية حقيقة جديدة في الواقع العربي، وهي أن خروج أعداد كبيرة من المواطنين في المظاهرات هو تحد صارخ للسلطة لا سبيل إلى مقاومته، ومن ثم صار وسيلة فعالة في تحقيق المطالب ما حازت هذه المطالب إجماعاً أو اتفاقاً بين المتظاهرين...، لم تعد قضية الاحتجاج مجرد شعارات نظرية، وإنما أصبحت حقيقة تمشي على الأرض. كذلك جسدت معنى مختلف للسياسة، إذ أصبحت تعني الحياة اليومية للمواطن كما يراها هو بصفته صاحب الشأن، ولم يعد له وصي ولا وكيل، ولا عاد بمقدور النخبة أن تدعي أنها هي صاحبة التقدير لمصالح الجماهير، كذلك نشرت الثورات قيمة المواطنة في معانيها الصحيحة، وهي أن الجميع متساوون في الحقوق والواجبات وأمام القانون، لا فرق بينهم بسبب الجنس أو اللون أو الدين أو العرق، وأنه لا حكم إلا لدولة القانون... تلك قيمة عالمية سبق أن دشنتها العولمة وصقلها الربيع العربي. لقد استوعبت الشعوب العربية بما فيها شعوب الخليج هذه المفردات واستقرت في ضمائرها[7].

إنّ المطالب التي رفعها الثوار في بلدانهم لا تختلف في مجملها عن تلك التي رفعها الثوار في مصر وتونس، وهي العيش والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. لقد ثارت الشعوب ضد القمع وتقييد الحريات وانتهاك الحقوق، وضد الفقر والتهميش، وضد التفاوت في توزيع العوائد والثروات والفرص والخدمات. ومعنى ذلك لا تتعدد قراءاته، فالواضح أن جملة هذه المطالب تتمثل في وصفة ليست جديدة هي وصفة الديموقراطية، فقسم من منظومة الديموقراطية هو ترجمة لهذه المطالب، والقسم الآخر هو شروط تحقيق هذه المطالب أو أدوات إنجازها.

هذه الشروط وتلك الأدوات إنما تجد ترجمتها العملية في المشاركة الواسعة للجماهير في تقرير شؤونها، هي حقائق بنيوية يتم ترسيخها في الواقع عن طريق مؤسسات وآليات تضمن ذلك وتحميه، إذن البداية مع الدساتير العصرية التي تعبر عن الشعوب وطموحاتها، ثم مؤسسات نيابية ودولة مستقلة- عن المجتمع وعن

7 - Nevzat Soguk, "Uprisings in Arab Streets, Revolutions in Arab Minds! Provocation", Globalizations, Vol. 8, N. 5 (October 3011) pp. 595-599.

القوى الخارجية- تصوغ خياراتها بنفسها... هذه مبادىء عامة وخطوط رئيسة لأي مسار يتوخى التغيير السياسي المنشود.

أما كيفية تحقيق ذلك فهو متوقف بدرجة كبيرة على ما سوف تؤول إليه الأوضاع في دول الربيع العربي، والتي يبدو أن العامل الأساسي فيها هو وصول تيار الإسلام السياسي إلى مواقع صنع القرار. وبصفة عامة يمكن القول إن نجاح تيار الإسلام السياسي في دول الثورات لم يتأكد بشكل كامل بعد، ومن ثم فإن التريث حتى ظهور النتائج قد يكون من لزوميات الموقف في النظم التي تتجه إلى الإصلاح.

إن نجاح تيار الإسلام السياسي في دول الثورات لم يتأكد بشكل كامل بعد

لكن لهذا العامل أبعاداً أخرى في التأثير، فدول الخليج في مجموعها تخشى وجود الإخوان المسلمين في حكم مصر وتونس، ولديها تخوفات مبالغ فيها من سعي هذا الفصيل إلى قلب نظم الحكم فيها، هذا ما صرح به في الأقل بعض المسؤولين في الإمارات العربية المتحدة، وما ترددت أصداؤه في الكويت، ونستطيع أن نزعم أنه قاسم مشترك بين نظم الحكم في هذه الدول، ووفقاً للنتيجة النهائية سوف يتحدد المسار النهائي للتغيير[8].

هناك عوامل تدفع إلى إحداث التغيير السياسي، وهناك عوامل أخرى تعرقل هذا التغيير أو تؤجله أو تعطله، وهناك عوامل ثالثة يمكن استخدامها في الاتجاهين، أو تعمل بشكل مزدوج قد تعطل وقد تدفع. من العوامل الدافعة ما يراه البعض من أن تكلفة التغيير الإرادي أو الطوعي أقل بكثير من تكلفة التغيير القسري الذى تفرضه الشعوب. وهم يذهبون في هذا الصدد إلى أن البحرين أضاعت فرصة كانت مواتية، وربما ذهبت إلى وضعية لا يمكن لها فيها أن تعود إلى مربعها الأول.

وأن السعودية طالما نجحت في قمع المعارضة، والتي باتت موجودة منذ نشأة الدولة السعودية، لكن الوضع الآن صار مختلفاً في الأقل بالنسبة الى المعارضة. هذه الرؤية منطقية إلى حد كبير، ومؤداها أن التغيير أصبح مسألة حتمية، وأن التعجيل به يعد أفضل الحلول أو أفضل البدائل المتاحة، لاسيما أن كثير من العوامل التي كانت وراء الحركات الاحتجاجية في دول الثورات موجودة في دول المجلس، فالشباب- وهم العنصر المفجر للاحتجاجات- يمثلون قطاعاً كبيراً من جملة السكان بهذه الدول، ومعدلات البطالة صارت مرتفعة بشكل غير مسبوق، والمشاكل الاقتصادية آخذة في التراكم، والشعور بالتفاوت في توزيع الثروة يتزايد، ومشكلة التناقض بين مشروع الحكم ومشروع الدولة الحديثة في هذه الدول بدت

8 - صحيفة الشرق– القطرية (9 نوفمبر 2012).

على وشك الانفجار[9].

هناك أيضاً العوامل الخارجية فالرهان على الحماية الأميركية للنظم لم تعد له القيمة نفسها بعد تخليها عن نظامي مبارك وبن علي. إنّ الولايات المتحدة لن تسمح بسقوط نظم في دول مجلس التعاون الخليجي، لكن هذا لا يعني أنها لن تدفع بهذه النظم صوب الإصلاح، بل يعني أنها ستدفع بها، في الأقل لتجد لها مسوغاً لحمايتها من السقوط، أكثر من ذلك فإن شكوك النخبة في الحماية الأميركية مع تنامي عدم الرضا الشعبي عن طبيعة العلاقات الأميركية مع هذه النظم قد تدفع في نفس الاتجاه. كذلك فإن الأوضاع الإقليمية التي تتمثل في المواجهة بين السنة والشيعة، إذ تتولى دول المجلس والولايات المتحدة وتركيا صناعة حالة من الاستقطاب ضد ما يعدونه (المد الشيعى)، ممثلاً في إيران وسوريا وحزب االله (في لبنان) وبقية ألوان القوس الشيعي

9- Mohamed Ibn Sunitan, Jasem Khalid Al-Sadoun and Ali Mohamed Fakhru,"Views from Arab Gulf On Arab Spring and its Repercussions", Contemporary Arab Affairs, Vol. 4, Issue 4 (2011) pp.501532-.

في العراق والبحرين، فإن مثل هذه الحالة من الاستقطاب قد تجعل بعض النظم في هذه الدول، تفسح المجال لبعض الحركات الإسلامية في التعبير عن نفسها[10].

10 - Simon Mabon,"Kingdom in Crisis? The Arab Spring and Instability in Saudi Arabia", Contemporary Security Policy, Vol. 33, Issue 3 (2012) pp.530553-

في المقابل هناك عوامل تعوق التغيير، وربما تكون كفة ميزانها أرجح، منها معضلة الدساتير والتي تستلزم تغييراً جذرياً. ومنها الثقافة السياسية، وبها شقان كلاهما محافظ برغم تباينهما، فهناك الشق التقليدي الذي يكاد يؤمن بأن شؤون الحكم متروكة لأهله، ويقصدون بذلك ليس فقط الحق التاريخي للأسر الملكية في حكم البلاد، وإنما أيضاً جدارة هؤلاء بإدارة الشأن العام. وهناك الشق الدينى المحافظ أيضاً، والذي يتحالف أنصاره مع مؤسسة الحكم، ويرى أن الخروج على الحاكم يعد من قبيل الفتنة وشق عصا الجماعة وانتهاك واجب الطاعة. صحيح أن هذا الشق الأخير يتعلق بشريحة ليست كبيرة، ولكن المشكلة في سطوتهم، كما في تضمينهم الخطاب الديني هذه المعاني كما حدث في المملكة السعودية، على سبيل المثال صدرت فتاوى تعالج قضايا سياسية، وهناك رجال دين طالبوا الملك بالتوبة بسبب تخصيصه (20%) من مقاعد مجلس الشورى للنساء[11].

إنّ الولايات المتحدة لن تسمح بسقوط نظم في دول مجلس التعاون الخليجي

إذ تتولى دول المجلس والولايات المتحدة وتركيا صناعة حالة من الاستقطاب ضد ما يعدونه (المد الشيعى)

11 - جريدة المصري اليوم– القاهرية (17 يناير 2012).

أيضاً من بين هذه العوامل غياب القوى السياسية المنظمة وعدم اعتياد شعوب هذه الدول على التظاهر، فالاحتجاج لم يكن أبداً من سنن هذه الشعوب ولا كان

ديدنها في مواجهة حكامها. يزاد على ذلك مقاومة النخبة للتغيير، وطبيعة الدولة الخليجية التي جعلت القوات المسلحة خارج معادلة السياسة، وجعلت القبيلة في صميمها، وأقامت أنساقاً من التعاضدية والزبانة على نحو تراتبي يجعل عدد المستفيدين من بقاء الأوضاع كبيراً، ويوثق عرى روابطهم بدوائر الحكم، فضلاً عن تغلغلهم في كافة الأوساط والقبائل. والواقع أن هذه العوامل من شأنها تفتيت المطالب وتوازيها بين شرائح المجتمع والحيلولة من دون تلاقيها: دون تلاقي المطالب عند شريحة موحدة عريضة، أو دون تلاقي الشرائح عند مطلب عريض سيان، فالنتيجة واحدة وهي غياب مطلب مشترك يلتف حوله عدد كبير من المواطنين[12].

12- Borna Zguric, "Challenges of Democracy in Countries affected by The Arab Spring" ,Islam and Christian –Muslim Relations, Vol. 23 ,Issue 4 (2012) pp.417434- .

ثم هناك عوامل تعد سلاحاً ذا حدين، فالقدرات أو الوفورات المالية الضخمة، والتي يمكن استخدامها في الاسترضاء قد تكون عاملاً معوقاً للتغيير، وقد تكون في نفس الوقت دافعا له إذا ما أفرزت تفاوتاً واضحاً في توزيع الثروة، وأعتقد أنها تفرز، وإذا ما فُهمت على أنها تكريس للفساد، أو أخذت في بعض الأحيان شكل الممارسات الفاسدة، وأعتقد أنها كذلك. أيضاً هناك قنوات المشاركة السياسية غير التقليدية، والتي تسمح للبعض بالتأثير على القرار السياسي دون البعض الآخر، فقد تخفف من حالة الاحتقان لدى البعض، لكنها في نفس الوقت قد تزيد الاحتقان لدى البعض الآخر، فإذ يتزاحم عليها الجميع، وإذ هي– أى القنوات– تعمل بشكل انتقائي فإن عائدها السلبي قد لا يقل عن عائدها الإيجابي[13].

13- Marry Ann Tetreault, "The Winter of Arab Spring in The Gulf Monarchies" ,Globalizations, Vol. 8, N.5 (October 2011) pp. 629-637 .

ثم هناك موقف دول الخليج من الثورات العربية، فقد دعمت ثورة اليمن وتدخلت عسكرياً في الثورة الليبية وتعاضد الثورة في سوريا، وفي الوقت نفسه ساهمت السعودية في قمع الثورة في البحرين وكان لها موقف منحاز لبعض الحكام المخلوعين، مثل مبارك وبن علي... هذا الموقف المتناقض جعل حركتها مرتبكة في نظر شعوبها، ذلك أنه بعث برسالة مفادها أنها تكيل بمكيالين وأنها ضد الثورات فقط عندما تكون هذه الثورات في غير صالحها. إن قراءة مختلفة لهذه الرسالة سوف تعني أن هذه النظم ليست مستقيمة وأنها ليست مستعدة لتقديم تنازلات لصالح شعوبها ما لم تمارس هذه الشعوب ضغوطاً عليها، وبنفس المنطق يجعل ذلك هذه النظم أكثر قبولاً لإحداث تغييرات لنفي هذه التهمة عنها. يرتبط بذلك تضخيم هذه الدول للمخاطر الإقليمية خصوصاً الخطر النووي الإيراني وخطر الإخوان المسلمين، والسعى إلى إقامة الاتحاد الخليجي، ومع سيولة توازنات القوى الإقليمية قد يمثل ذلك قيداً على التغيير من حيث أنه يلفت أنظار الشعوب بعيداً

عن مطالبها، لكنه قد يرتد في صورة غضب شعبي بإزاء تحركات معينة قد تراها الشعوب غير موفقة وهذا وارد [14].

ثالثاً: حدود التغيير السياسي في دول المجلس

ساهمت السعودية في قمع الثورة في البحرين وكان لها موقف منحاز لبعض الحكام المخلوعين

برغم التجانس السياسي والثقافي الذى تتوافر عليه دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن هناك تباينات واسعة بين نظمها السياسية، موضوع التجانس السياسي يتمثل في وراثة الحكم، وترتبط به ثقافة سياسية تعطي الأسر الحاكمة حقوقاً تاريخية في هذا الباب، برغم ذلك يظل التباين أكثر وضوحاً، فهناك نظم محافظة جداً لا تعرف الانتخابات ولا المؤسسات النيابية ولا المشاركة الشعبية بأشكالها التقليدية، وهناك نظم بدت على مقربة من الملكيات الدستورية،

والمعارضة فيها قوية، والمشاركة حقيقية (الكويت)...، هذا التفاوت هو الجذر الأساسي في مدى استجابة هذه النظم لمسألة إحداث تغييرات سياسية، بعبارة أخرى سوف تتوقف حدود التغيير على خصائص كل نظام وطبيعة ظروفه والمرحلة التي يمر بها، ويبدو من متابعة ما جرى إلى الآن أن هناك علاقة إيجابية بين درجة المحافظة التي يتمتع بها النظام ومدى استجابته للتغيير.

فالدول الأكثر محافظة هي الأكثر سعياً أو إسراعاً بالتغيير والعكس صحيح، وذلك لأكثر من سبب: السبب الأول أنه لم يسبق لها اجراء تغييرات تذكر- أو تقديم تنازلات ذات قيمة ومن ثم ترى لزاماً عليها أن تقدم شيئاً، والثاني هو إما أن ساحتها خاوية أو أن سجلها فارغ، فإن ما تقدمه سوف يترك أثراً وسوف يبدو كبيراً في نظر شعوبها، والثالث هو أن أمامها الكثير الذى يمكن أن تقدمه دون أن يهدد كياناتها ومزاياها، والعكس تماماً بالنسبة الى دول أخرى أصبحت على حافة الخطر كالكويت، إذ وصل الصدام بين القوى السياسية ممثلة في البرلمان، والأسرة الحاكمة ممثلة في مؤسسة الحكم إلى آخر حلقاته[15].

فمطالب الإصلاح في هذه الدول تعود إلى عقد مضى، لكنها تجددت في ظل الربيع العربي بشكل غير مسبوق، وهنا تبدو تباينات النظم في هذه الدول بشكل أقوى في دلالته، ففي البحرين تجاوزت المطالب سقف الإصلاح إلى حد المطالبة بإسقاط النظام من جانب الأغلبية الشيعية، وجابه النظام هذه التظاهرات (الثورية) بالقمع مستعيناً بقوات درع الجزيرة التي يفترض أنها للدفاع الخارجي، وتمخض الوضع عن تكوين ائتلاف جديد باسم التحالف من أجل الجمهورية (بين

14 - راجع تفاصيل ذلك في صفحات متفرقة، في: محمد السعيد إدريس، مجلس التعاون الخليجي والثورات العربية- دراسة في أنماط التفاعلات، كراسات استراتيجية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، أكتوبر 2011).

15 - صحيفة الوطن- الكويتية (8 أغسطس 2012).

تيار الوفاء الإسلامي وحركتي حق وأحرار البحرين)، يسعى إلى إلغاء النظام الملكي وتحويل البحرين إلى جمهورية.

تلك حالة استثنائية بين دول المجلس تداخلت فيها العوامل الطائفية مع السياسية وطغت عليها، ولاشك في أن لها علاقة بالمتغيرات الإقليمية، ومن ثم عدّتها دول المجلس من صميم مخاطر أمنها القومي، سواء من زاوية المطالبة بإسقاط النظام القائم بما يعد سابقة تهدد بقية النظم بنفس المصير، أو بوصفها تحدياً يجسد الخطر الشيعي الذى تعاني منه هذه الدول[16].

16 - أيمان رجب، دلالات استمرار العنف وعدم الاستقرار في البحرين، السياسة الدولية (تحليلات 18أبريل 2012).

ففي البحرين تجاوزت المطالب سقف الإصلاح إلى حد المطالبة بإسقاط النظام

إنّ الكويت وعمان حالتان ملتبستان، مع اختلاف كامل بينهما، كل على طريقتها، ففي الكويت بلغ الصدام- كماسبقت الإشارة- بين المعارضة ومؤسسة الحكم ذروته، وأغلب التفاصيل تشير إلى أنه وصل إلى طريق مسدود. وشهدت عمان في البداية ما يشبه الثورة، ولا غرابة في ذلك فهي الوحيدة بين دول المجلس التي يعرف تاريخها انتفاضة ثورية في إقليم ظفار، لكن سرعان ما تحول الوضع إلى مطالبة بالإصلاح، فقد قدم الشباب في فبراير 2011 عريضة إلى السلطان قابوس، تضمنت ما يعني في مجمله الرغبة في التحول إلى ملكية دستورية.

في المملكة السعودية قدم مثقفون عريضة إلى الملك يطالبون فيها بإقامة نظام ملكي دستوري، وطرحت عريضتهم برنامجاً إصلاحياً لتحقيق ذلك مع دعوة القيادة السياسية إلى تحديد برنامج زمني واضح، يشمل تاريخ البدء بالإصلاحات وتاريخ الانتهاء منها وخطوات التنفيذ.

في التوقيت نفسه (مارس 2011) وجه مثقفون في دولة الإمارات مطالبهم إلى حاكم البلاد، وتعلقت تلك المطالب بكيفية اختيار أعضاء المجلس الوطنى الاتحادي وصلاحياته في الدستور، ولم تشهد قطر حتى تاريخه أية احتجاجات شعبية، وعموماً ثمة تشابه أو تقارب بين الإمارات وقطر في مجال غياب ضغوط حقيقية على النظم فيهما من أجل التغيير[17].

17 - معتز سلامة، الثورة أم الإصلاح: البديل الآمن لدول الخليج، كراسات استراتيجية- الطبعة الأولى (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، أبريل2011) صفحات متفرقة.

حاولت دول المجلس استباق الحركات الاحتجاجية بالعديد من الاجراءات، فعلى الصعيد السياسي دشنت هذه الدول مظاهرات موالية للنظم فيها ضد قوى الاحتجاج، واستخدمت الأداة الإعلامية التقليدية وكذلك الالكترونية بشكل مكثف، وتعاظم فيها الخطاب الديني إلى جانب التخويف من عواقب الثورات.

وعموماً اقتصرت المعالجة السياسية على اتخاذ اجراءات هامشية محدودة، وصفها المراقبون بأنها تفتقر إلى الرؤية الشاملة وتعد من قبيل الترقيع أو المسكنات والحلول الوقتية، فالسعودية منحت المرأة (20 %) من مقاعد مجلس الشورى، وأن الغرض منها هو تهدئة الأوضاع وتفويت الفرصة على المحتجين من دون أن تعبر عن رغبة حقيقية في التغيير، لاسيما وقد تضافرت هذه الحلول مع الملاحقات الأمنية التي شهدتها ساحات التظاهر في جل هذه الدول.

وعندما نضيف إلى ذلك استخدام عنصر الاغراءات المالية، تتضح أكثر عدم رغبة هذه الدول في إحداث تغييرات جذرية، ففي السعودية أصدر الملك في 17 مارس 2011 عشرين قراراً بتحسين الأوضاع الاقتصادية للسعوديين، بلغ إجمالي مبالغها حوالي 139 مليار دولار، وصفها البعض بالثورة الاقتصادية.

وفي البحرين قرر الملك صرف ألف دينار (بحريني) لكل أسرة وتوفير عشرين ألف فرصة عمل، وفي عمان أعلن السلطان عن توفير خمسين ألف فرصة عمل ومنح كل باحث عن عمل (150) ريال عماني حتى يجد وظيفة، وعلى صعيد مجلس التعاون الخليجي تم تخصيص عشرين مليار دولار من جانب أعضاء المجلس لكل من البحرين وعمان لتحسين الظروف المعيشية لمواطنيهما.

تستخدم دول المجلس كافة الوسائل التي يمكن أن تؤجل الشروع في إحداث تغييرات سياسية ذات مغزى، فهي تستخدم الوسائل السياسية والإعلامية والأدوات الأمنية والمالية، وتستخدم السياق الإقليمي بكل تفاعلاته، ويبدو أن لهذه العوامل مجتمعة أهميتها في تعويق مطالب التغيير، كما يبدو أن البعد الإقليمي له أثر فعال في لفت أنظار المواطنين بعيداً عن مطالب الإصلاح، وهذا ما تظهره حالة قطر، والتي لم تشهد حالات تظاهر أو احتجاج طيلة الفترة الماضية، برغم تأكيد بعض مثقفيها على حاجتها الملحة لـ صلاح السياسي، وعدم اختلاف الواقع السياسي فيها عن بقية دول المجلس[18].

ففي السعودية أصدر الملك في 17 مارس 2011 عشرين قراراً بتحسين الأوضاع الاقتصادية للسعوديين، بلغ إجمالي مبالغها حوالي 139 مليار دولار

في المقابل لا تبدو أن هناك مساحة واحدة تتلاقى فيها المطالب الجماهيرية أو تتقاطع، بحيث تشمل مجموعة كبيرة واحدة لها المطالب نفسها في وقت واحد، وتظل المطالب متوازية بين فئات عديدة، فتبدو وكأنها فئوية وليست وطنية، الأمر الذى ييسر إمكانية التعامل معها، أغلب الظن أن دول الخليج سوف تتغلب

18 - أنظر في تفاصيل حاجة قطر إلى الإصلاح: على خليفة الكواري (تنسيق وتحرير)، الشعب يريد الإصلاح في قطر أيضاً (بيروت: منتدى المعارف، 2012).

في المدى القصير على انعكاسات الربيع العربي، وسوف يقتصر الأمر على تدابير تخص تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مع قليل من الاجراءات السياسية الهامشية، هذا ما لم تحدث مفاجآت.

الخاتمـــــــة

عدوى الربيع العربي مسألة حتمية، لكنها لا تعني سقوط النظم في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بحكم خصوصية هذه الدول التي تتمثل في استمراريتها التاريخية واحتفاظ النظم والنخبة فيها بقدر كبير من الشرعية، ومعنى ذلك أننا نتوقع أن يكون لهذه الدول ربيعها الخاص بها، والذي يجد ترجمته العملية في التغيير السياسي الحميد، والذي تفرضه القيم السياسية التي أفرزتها ثورات هذا الربيع. ولاشك أن هذه القيم في مجملها ترسم المسار الأساسي لهذا التغيير وهو المسار الديموقراطي بمفرداته المعروفة، أما كيفية تحقيق ذلك فسوف يتوقف على تطورات الأوضاع في الدول الثورية خصوصاً فيما يتعلق بصعود تيار الإسلام السياسي فيها.

فالكويت والبحرين تقفان على حافة الهاوية، بحيث أن أية خطوة للأمام في اتجاه التغيير، سوف تعني نهاية النظم القائمة فيها

وبطبيعة الحال فإن هناك عوامل تدفع إلى إحداث التغيير السياسي المنشود وفي مقابلها هناك عوامل تعوق ذلك أو تعطله، ومن هنا تتوقف عملية إحداث هذا التغيير على دقة التوازن بين النوعين من العوامل، وهذا يتوقف على ظروف كل دولة من دول المجلس، والتي يبدو أن بينها تباينات واسعة في هذا الشأن، فالكويت والبحرين تقفان على حافة الهاوية، بحيث أن أية خطوة للأمام في اتجاه التغيير، سوف تعني نهاية النظم القائمة فيها أو تغيير طبيعتها الأساسية، ومن ثم هناك شك في أن تستجيب هذه النظم لدواعي التغيير.

والمملكة السعودية وعمان تستخدمان خليطاً من الأدوات الأمنية والمالية والسياسية والإعلامية، التي تمكنهما من شراء الوقت ومن تفتيت مطالب المحتجين، ولم تزل قطر بعيدة عن احتجاج مواطنيها، وكذلك تظل المطالب في الإمارات محصورة في إصلاح بعض مؤسسات الاتحاد، ولاشك أن لدى كليهما ما يصرف المواطنين عن الاحتجاج، وعليه فليس من المتوقع أن تدير دول المجلس تغييراً سياسياً، بالمعنى الاستراتيجي ما لم تحدث مفاجآت، وحدوث المفاجآت أمر نادر لكنه ليس مستبعداً.